سياسة الاحتواء البريطانية في العراق ١٩٢٠-١٩٤٥
مفهومها - أبعادها - نتائجها

الكلمات مفتاحية: الاحتواء-البريطاني-العراق

م٠م٠ محمد عبدالستار عبدالكريم مهدي
جامعة ديالى/ كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة
muhmd82.mm82@gmail.com

الملخص

شكل العراق اهمية إستراتيجية مؤثرة في سياق المخططات البريطانية الرامية إلى تقرير وجودها في منطقة الخليج العربي ،ولذلك تأكدت سياسة الاحتواء البريطانية في ضوء تطبيق سياسة الانتداب التي فرضت في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠،لكن تلك الإجراءات فشلت أمام إصرار الشعب العراقي الذي فجرة "ثورة العشرين" فبعد انتهاء فعاليات الثورة ،استدعت الظروف أن تضع بريطانيا خطة أكثر شمولية لمعالجة الأمر، فكانت أفضل وسيلة لبريطانيا آنذاك هي إتباع سياسة الاحتواء للتوفيق بين التزاماتها السابقة، ونفوذها السياسي في المنطقة، الذي عززته بترشيح الأمير فيصل بن الحسين لتولي عرش العراق، بالمقابل عقد معاهدة تحدد فيها العلاقات بين الطرفين ويعين فيها مركز الجانب البريطاني الحقوقي، والمطلب الأخير هو غاية ما تسعى إليه، إذ عدت تلك المعاهدة وثيقة احتلال من نوع مختلف، فهي لم تعط الحكومة العراقية أية سلطة لا داخلية ولا خارجية، فهي بتلك المعاهدات تسخِّر الحكومة لخدمة المستعمر دون الشعب، وظلت كل أمور الدولة ومواردها في يد الادارة البريطانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

المقدمة Introduction

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

اما بعد.....

ان ماكتب عن تاريخ العراق المعاصر، لايعني إننا لسنا بحاجة الى الكتابة الجديدة، فالميدان واسع، وثمة قضايا واحداث غامضة وخطيرة، جديدة، يجب على المؤرخين والباحثين الا يغفلوا جوانب، ومن خلال البحث في بطون أمهات الكتب عثرت على قضايا جديدة لم يتحقق ان كتب عنها، فأردت ان تكون في ايدي الباحثين والمهتمين بتاريخ العراق، وفي هذا السياق جاء

عنوان الدراسة (سياسة الاحتواء البريطانية في العراق ١٩٢٠-١٩٤٥) فسطرت هذه الاوراق لتكون بادرة علمية، لإظهار خفايا سياسة الاحتواء البريطانية وأثرها في العراق في تلك المدة، التي أثرت سلبا على التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في البلد، لاسيما بعد انتصار بريطانيا وحلفائها في الحرب العالمية الأولى(١٩١٤-١٩١٨) فعملت الى تطبيق المعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها اثناء وبعد الحرب مع الحلفاء منها تطبيق نظام الانتداب عام١٩٢٠ لتكون بريطانيا الدولة المنتدبة على العراق، لتتبع الحكومة البريطانية سياسية الاحتواء الحركة الوطنية بعد قيام ثورة العشرين في العراق اولا، والهيمنة على النفط، الذي ازدادت أهميته بعد تحول الصراع من صراع على الاماكن الإستراتيجية الى صراع على المادة الحيوية التي تديم زخم التطور الصناعي ثانيا، ومن هنا تنطلق أهمية الدراسة في وصفها التاريخي ،عن طريق عرض الوقائع التاريخية وتحليلها من اجل إيضاح كثير من مواطن الأمور لكي نكتب تاريخ العراق المعاصر باسلوب عملي مرن.

جاءت دراسة الموضوع على وفق محورين الاول تم تسليط الضوء على تعريف سياسة الاحتواء اصطلاحاً وظروف سياسة الاحتواء البريطاني في تنصيب الأمير فيصل بن الشريف حسين ملكاً على عرش العراق، اما المحور الثاني تناول تطبيقات سياسة الاحتواء البريطانية في العراق عن طريق إبرام المعاهدات والتي أثرت سلبا إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

واخيرًا ارجوا ان أكون قد ساهمت في تقديم ما هو جديد لتاريخ العراق المعاصر.

المحور الاول

سياسة الاحتواء اصطلاحاً

أولاً: سياسة الاحتواء (containment policy)

عقب المتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب العالمية الاولى كانت الامبراطورية البريطانية قد امتلكت أسباباً مميزة وفريدة للقوة، فقد كانت تمتلك مكانة المنتصر في الحرب، الا ان ظهور الولايات المتحدة الاميركية بقوة على الساحة الدولية برئاسة وودرو ويلسون ومبادئه الاربعة عشر واهمها حق الشعوب في تقرير المصير، وهذا لا بد أن يكون له تأثير في السياسة البريطانية في العراق بخاصة، فقد أعترى السياسة البريطانية، وإزاء ما ذكر آنفاً بعض التغير في وضع وجدت بريطانيا نفسها الدولة التي عليها تكريس متطلبات النظام العالمي الجديد[١].

ومع تزامن صعود نجم رئيس وزراء بريطانيا ديفيد لويد جورج (David Lloyd George) [٢] اعترى السياسة البريطانية تغير إزاء العراق ، وبناءً على ذلك فقد وضعت الحكومة البريطانية لنفسها هدفاً هو الحفاظ على المصالح البريطانية فيه وفرض الهيمنة الكاملة على مناطق نفوذها ولاسيما العراق ، فقد أتبعت بريطانيا سياسة إعطاء أولوية لاتباع (سياسة الاحتواء) الاكثر مرونة من استعمال القوة العسكرية والتدخل المباشر لمواجهة أي تهديد للنفوذ البريطاني وارتكزت تلك السياسة على عدد من والوسائل[٣]:

أولا: تطبيق الانتداب الشامل والمباشر على العراق[٤].

ثانيا: منح صلاحيات تنفيذية وتشريعية للمندوب السامي البريطاني[٥].

ثالثا: محاربة وسائل الإعلام وجعلها في نطاق حدود الدولة المستعمرة.

رابعا: خلق إنقسامات وتصدعات في عمق الأنظمة من الداخل التي أنشأتها في البلدان التي انتدبتها وإعداد قيادات جديدة لإحلالها في الوقت المناسب محل القيادات السابقة التي ستفقد مواقعها القيادية من جراء تلك الإجراءات المدبرة.

خامسا: استخدام الخيار العسكري (سياسة الترهيب) لتحقيق الأهداف التي لم تستطع الأدوات الأخرى تحقيقها[٦].

ثانياً: الاحتواء اصطلاحاً:

يعد مصطلح الاحتواء، من المصطلحات الاساسية في دراسات علم النفس التحليلي، والذي يعبر عن حاجة الانسان إلى انسان آخر كي يساعده في وضع حلول لمشكلاته ، وقد تكون هذه الحاجة مستمرة، إلا أنها تتراجع بسبب تراكم الخبرة وزيادة الوعي المعرفي، في تجاوز صعوبات الحياة ومشكلاتها اليومية[٧].

أما سياسة الاحتواء في مفهومها العام فهي وضع الإستراتيجية لمواجهة الاخطار المحدقة بالمصالح والاهداف والسيطرة عليها، وتعد السياسة من السياسات القديمة قدم وجود الجماعات والمجتمعات والدول، وهي ليست سياسة مبتدعة[٨]، والإبداع فيها يكمن في محتوى الفكر المبدع الذي يعالج الأخطار، والعمل المبدع في تنفيذ هذا الفكر، والوسائل والأهداف المتجددة، فهذا الإبداع يؤدي إلى درء الأخطار وتبديدها، بل والعمل ما أمكن على جعلها خادمة أو غير معيقة في إيجاد المصالح وتحقيق الغايات، الا انها تحتاج الى مستوى عال

من التطبيق على وفق آليات ووسائل متعددة، وتخطط في جميع الاوقات والظروف (السلم والحرب والاختلاف والتوافق) وعلى المستويات كافة، الداخلية والاقليمية والدولية[٩].

وعلى هذا الاساس نفذتها القوى الغربية على المستويين الدولي والإقليمي وحتى المحلي يسيرون بها، لاجل تحقيق اهدافهم ومصالحهم أصبحت سياسة تسير عليها الانظمة السياسية من دون قيد أو شرط كسائر السياسات التي يرسمونها أو ينفذونها، معتمدين على قاعدة Machiavelli [١٠]، الغاية تبرر الوسيلة، لذلك فهم يتلونون بأي لون، ويلبسون أي ثوب بغية تحقيق ما يريدون[١١]،

ويرى عدد من منظري الفكر السياسي أن سياسة الاحتواء ارتبطت بأطروحة الدبلوماسي المؤرخ والسياسي الامريكي جورج كينان(George Kennan)[١٢]، المختص بالشؤون السوفيتية، في مقالته المنشورة (بواعث السلوك السوفيتي) في مجلة الشؤون الدولية(journal international Affairs) في نهاية عقد الاربعينيات من القرن الماضي في عهد الرئيس الامريكي هاري ترومان(Harry Truman)[١٣]، اذ اوضح فيها سبل مواجهة السلوك السوفيتي في الشرق الاوسط، وهذا في الواقع هدف استراتيجي دفاعي ، على خلاف سياسة ايزنهاور في ملء الفراغ في الشرق الاوسط ، وهذا التوجه ذو نزعة هجومية هدفها فرض هيمنة الغرب الاوربية على اسيا وافريقيا وحماية مصالحهما فيها ،بينما اكدت هذه الدراسة أن سياسة الاحتواء نفذتها بريطانيا في العراق، ومن هذا المنطلق فإن سياسة الاحتواء تستلهم مضامينها من استنباطنا لأهم الأحداث التي اتبعتها بريطانيا في العراق، من بداية العقد الثاني من القرن العشرين، حتى النصف الثاني من عقد الاربعينيات منه، وبذلك سبقت اطروحة المؤرخ والدبلوماسي الامريكي كينان، ومن هنا تنطلق اهمية الموضوع في وصفه التاريخي، عن طريق عرض الوقائع التاريخية وتحليلها[١٤].

ثالثاً:ظروف سياسة الاحتواء البريطانية في تنصيب الأمير فيصل على عرش العراق ١٩٢١.

تأكدت سياسة الاحتواء البريطانية في ضوء تطبيق سياسة الانتداب التي فرضت في مؤتمر سان ريمو San Remo Conference المنعقد في ١٩ نيسان ١٩٢٠،[١٥] بعد ان أدركت بريطانيا الابعاد الحقيقية لما يجري في العراق وسورية من نشاطات تهدف إلى الاستقلال وخطورتها على مشاريعها وترتيباتها الاستعمارية ،حيث أصبحت بريطانيا منتدبة

على العراق، فبدأت بريطانيا بتنفيذ سياسة الانتداب على العراق فعينت الحكومة البريطانية المندوب السامي ، ومنحته صلاحيات واسعة ، فضلا عن تعيين عدد من المستشارين في معظم دوائر ومؤسسات الدولة ، [١٦]الا ان تلك الإجراءات فشلت امام اصرار الشعب العراقي الذي فجرة ثورة عارمة ٣٠ حزيران عام ١٩٢٠ التي عرفت بـ"ثورة العشرين" فبعد انتهاء فعاليات الثورة ،وكمحاولة من الحكومة البريطانية في احتواء الراي العام العراقي في قضية من سيتولى عرش العراق على اثر المواجهة المباشرة معهم، وضعت الادارة البريطانية خططا عديدة لاحتواء الوضع السياسي في البلاد، فأوكلت المهمة الى برسي كوكس Percy Cox الخبير في الشؤون العربية فوصل إلى بغداد في ١١ تشرين الاول ١٩٢٠ ،[١٧] أعلن كوكس عن الخطوط العامة للسياسة الجديدة، وأوضح ان العلاقة بين العراق وبريطانيا ستنظم في المستقبل بموجب معاهدة جديدة لا بصك الانتداب ،وسارع إلى تشكيل حكومة عراقية مؤقتة، مكونة من مجلس وزراء عربي يكون تحت اشراف مستشارون بريطانيون على ان يكون تحت ادارة المندوب السامي البريطاني[١٨].

بدأ كوكس بتنفيذ سياسة الاحتواء البريطانية بالتحرك تِجاه عدد من الشخصيات العراقية ورجال الادارة البريطانية في العراق، واوضح من جانبه ان حكومته حريصة على مستقبل العراق لتأسيس حكومة مؤقتة، وبذلك جرت سلسلة من مشاورات ، تمكن كوكس من اقناع عبد الرحمن النقيب لتولي رئاسة الحكومة المؤقتة،وطلب من النقيب توجيه الدعوة لهم ، لكي لايعطي الانطباع السيئ عن التدخل البريطاني المباشر في شؤون الحكومة العراقية الجديدة، التي اريد ان تكون واجهة عراقية لا بريطانية، وهكذا تم تشكيل الوزارة النقيبية الاولى في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠، التي استمرت حتى ٢٣ اب ١٩٢١ تكونت من ثمانية وزراء اصليين مع عشرة وزراء دولة ومستشارين بريطانيين للوزراء العرب الاصليين، فكانت هذه الوزارة ذات واجهة عراقية ولكنها كانت تدار بعقول بريطانية [١٩]، وباختصار شديد فان المضمون هو ان الجانب البريطاني أراد احتواء الحركة الوطنية واظهار حالة الاطمئنان لها، على الرغم من الوقائع أشارت إلى عدم جدية الجانب البريطاني في ذلك، ولاسيما في الصلاحيات المناطة للمندوب السامي والمستشارين البريطانيين ،فأين ذلك من الاستقلال السياسي بل هو شكل من أشكال سياسة الاحتواء البريطانية [٢٠].

أما الجانب العراقي فقد تعامل بحسن نية مع الجانب البريطاني وعقدت الجلسة الثانية في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٠ والاهم التي رسمت العلاقة بين الوزراء والمستشارين ومسؤولية منصب المندوب السامي، كما عرض على المجلس امور مهمة منها:

أولا: عودة المنفيين من جزيرة هنجمان الذين ابعدوا بسبب ثورة ١٩٢٠ وذلك كبداية لاظهار النية الحسنة للحكومة الجديدة ، والاتجاه الحسن البريطانية للعمل على احتواء الازمة الداخلية من ناحية ولكسب الراي العام العراقي من ناحية أخرى.

ثانيا: عودة الضباط العراقيين في سوريا الذين يمثلون العنصر المهم للإدارة والجيش لعراق المستقبل.

ثالثا: تأسيس الإدارة وتنظيمها بالموظفين العراقيين.

رابعا: تهيئة مشروع قانون الانتخابات.

خامسا: تهيئة مشروع تأسيس الجيش العراقي.

لاشك في ان سياسة الاحتواء تجلت باوضح صورها عن طريق تلك القرارات التي أدت الى نتائج ايجابية لسلطة الاحتلال ، [٢١] فقد تمكنت من احتواء الثورة المسلحة وعادة كثير من العراقيين على شكل وجبات من سوريا ولاسيما بعد سقوط الحكومة الفيصلية فيها، كما ان معظم رؤساء العشائر قدموا الولاء للحكومة وقبلوا الاموال منها، وكانت هذه إحدى وسائل الاحتواء السياسي البريطانية في قبول العراقيون ان تكون الحكومة المؤقتة تحت رئاسة المندوب السامي، فضلا عن ذلك ان الانتداب قد بدأت جذوره تتركز في الداخل، عن طريق منح الحكم الذاتي وهي مستمر في تاسيس الحكومة الملكية[٢٢]، الا ان الجانب البريطاني عمل على تحجيم دور الحكومة العراقية المؤقتة عن طريق مندوبها السامي الذي اصدر أربعة عشر مادة في تشرين الثاني ١٩٢٠ لتنظيم عمل مجلس الوزراء في الحكومة المؤقتة، وتعتبر تلك المواد الاسس الذي تفرعت منه كل التعليمات التي صدرت بعدئذ،فقد ورد في المادة الاولى والفقرة الثالثة من المادة الثانية والفقرة الثانية من المادة الخامسة والمادة العاشرة والمادة الرابعة عشر، نفوذ المندوب السامي وسيطرته على كل الامور باعتباره الرئيس الأعلى للحكومة، واليه ترجع الموافقة على كل القرارات او رفضها بحسب ماتمليه المصالح البريطانية ونفوذها في الداخل[٢٣].

ويأتي في الاهمية بعد المندوب السامي عمليا المستشار البريطاني الموجود في كل وزارة، فهو الذي يوجه الوزير او يرفض رأيه ،وكل خلاف يحدث يعرض على مجلس الوزراء، على ان الرأي النهائي للمندوب السامي، وبذلك نرى الشلل الذي اصاب الوزراء العراقيين وأضعفهم ومما زاد خذلانهم، ونرى ذلك واضحا في (الفقرة الثانية من المادة الثالثة) و(الفقرة الاولى من المادة الخامسة) فضلا من إعطاء الحق للمستشار البريطاني من حضور مجلس الوزراء عند بحث جانب يتعلق بواجبه الوزاري في (المادة الحادي عشر) [٢٤].

نلاحظ ان سياسة الاحتواء البريطانية اتضحت باجلى صورها في التعامل مع العراقيين، وكان ذلك خطها العام في العراق، اذ نجد انها استعملت وسائل وأساليب متعددة منها، تشكيل حكومة مؤقتة، أعادة المنفيين في الخارج، تهيئة مشروع قانون الانتخابات، بالمقابل منحت المندوب السامي البريطاني صلاحيات تنفيذية وتشريعية ، كما ومنح المستشار البريطاني في الوزارة صلاحيات واسعة في رفض القرارات وقبولها التي يتخذها الوزير، والحقيقة ان بريطانيا استهدفت من كل ذلك كسب الوقت لاحتواء الحركة الوطنية المناهضة لوجودها في البلاد من ناحية، ومن ثم التخفيض العاجل في النفقات البريطانية في العراق من ناحية اخرى، فقد وضعت هذه المشاريع وفقًا لرغبات إدارتها لا برغبة الشعب العراقي.

استدعت الظروف أن تضع بريطانيا خطة اكثر شمولية لمعالجة الامر، لاسيما بعد ثورة العشرين ونكبة الشام وخروج فيصل منها، ذلك الخروج الذي آلم كل عربي وجعله ينفر من دول الوفاق الودي ويسيء الظن فيهم[٢٥]، فكانت أفضل وسيلة لبريطانيا آنذاك هي اتباع سياسة الاحتواء للتوفيق بين التزاماتها السابقة، ونفوذها السياسي في المنطقة، عن طريق إعادة الثقة بينها وبين بيت الشريف حسين بن علي خاصة والعرب عامة فعند ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق سيكون محل ترحيب القوميين العرب لاشتغاله من اجل القضية العربية وقيادته قوات الثورة العربية وانتخابه اول ملك عربي في الشام[٢٦].

عرضت الحكومة البريطانية عدد من المرشحين لرئاسة عرش العراق ،وكان هؤلاء عربًا او مسلمين وذوي ارتباطات مع بريطانيا ويتفاوتون في مراكزهم وإمكانياتهم، فعبد الرحمن النقيب كان له انصاره ولكنه كان طاعنا في السن، وطالب النقيب شخصية بصرية وله علاقات واسعة مع امراء العرب في الكويت والمحمرة ونجد، وعبد الهادي العمري وهو من اسرة موصلية وله شعبية كبيرة في الموصل،والملك فيصل بن الحسين المخلوع من عرش

سوريا ، واخوه عبد الله الذي رشحه المؤتمر العراقي الذي انعقد في دمشق في ٨ اذار ١٩٢٠، والأمير التركي برهان الدين ابن اخر سلاطين الدولة العثمانية ، وترددت اسماء اخرى ...، [٢٧] كما وظهور تيار يدعوا إلى اقامة نظام جمهوري في العراق امثال توفيق ألخالدي وعبد المجيد الشاوي وفخر الدين جميل، يسندهم جون فيلبي مستشار وزارة الخارجية البريطانية، ويذكر فيلبي ان الشعور العام في العراق كان يومذاك ميالا بصور عامة إلى النظام الجمهوري ،غير ان الحكومة البريطانية لم تسمح بنشر أي رأي مؤيد للنظام الجمهوري في الصحافة، انما نشرت الصحافة ردودًا على فكرة الجمهورية ويرجع لذلك لان سلطات الانتداب قامت باحتواء اي دعوة إلى الجمهورية معللة سبب ان النظام الجمهوري يحتاج إلى شعب متقدم، وان اقامة نظام ملكي فيه محاكاة للنظام البريطاني[٢٨].

كانت بريطانيا ترى في الشخص الذي ترشحه لعرش العراق هو من يفتقر إلى القوة الحقيقية، ويعتمد في بقائه على الحكومة البريطانية، وعلى هذا الاساس اعتقدت بريطانيا ان الأمير فيصل بن الشريف حسين، حليفها في الحرب العالمية الاولى، والذي خسر العرش في سوريا،اصبح مستعدا الان ان يقبل اي شيء يعرض عليه، كما وكتبت سكرتيرة المندوب السامي(المس بيل) تقول"اني على اقتناع تام بأنه ليس هناك غير حل عملي واحد،هو ترشيح احد انجال الشريف حسين،واختياري الأول منهم الامير فيصل"[٢٩]، وقد لخصت وزارة الحرب البريطانية منافع تتويج فيصل بالتالي"تعزيز سمعة بريطانيا، كونه مقبول دينيا لدى كافة الطوائف الاسلامية، تعوده على الاساليب البريطانية في الحكم،عداؤه للبلشفية،..."، وعلى هذا صادق المؤتمر الذي عقد في القاهرة في ١٢ اذار ١٩٢١ على ترشيحه[٣٠].

بدات المفاوضات من جديد مع الأمير فيصل، وفي اثنائها تشكلت دائرة خاصة بشؤون الشرق الاوسط M.E.D، ألحقت مباشرة بوزارة المستعمرات في شباط ١٩٢١، نقل على اثرها ونستون تشرشل (Winston Churchill) [٣١]من وزارة الحربية إلى وزارة المستعمرات، وعين توماس ادوارد لورنس (Thomas Edward Lawrence)[٣٢] مستشار خاصا له في الشؤون العربية،وتكللت المفاوضات مع الأمير فيصل بالنجاح وتضمن الاتفاق على اعتراف الحكومة البريطانية باستقلال المملكة العراقية، وتعهد بالغاء الانتداب وان تساعد العراق على تأسيس حكومة وطنية وطيدة، بالمقابل تعقد معاهدة ولاء وتحالف بين الحكومتين البريطانية والعراقية

تحصل فيها بريطانيا على امتيازات اقتصادية واستخدام مستشارين مختصين بريطانيين لمساعدة الموظفين العراقيين(٣٣).

عاد المندوب السامي البريطاني إلى بغداد في١٩ نيسان ١٩٢١ بعد انتهاء مؤتمر القاهرة، وبدأ على الفور اتخاذ الترتيبات اللازمة لانجاح ترشيح فيصل، وعمل ايضا على تذليل العقبات التي تعترض سبيل الأمير فيصل ومنها اخراج طالب النقيب من وزارة الداخلية وابعاده عن العراق وابعاد جون فيلبي مستشار وزارة الداخلية لانه معارض الهاشميين ومن دعاة الجمهورية(٣٤).

لذلك اتخذت الادارة البريطانية في العراق سلسلة من الخطوات الاجرائية هدفها امتصاص غضب الشارع العراقي، وتلك كانت من خطوات سياسة الاحتواء التي تمثل رغبة الحكومة البريطانية في موضوع الترشيح لمن سيتولى منصب عرش العراق، وفي حقيقة الامر ان ذلك التوجه قد استغلته الحكومة البريطانية في العراق ، في تنفيذ سياسة الاحتواء، اذ فتحت العديد من الخيارات للمرشحين، فمنهم عراقيين ومنهم العرب والاجانب، ولكن ما كانت تخطط اليه ونفذته هو ان الأمير فيصل هو المرشح الوحيد الذي اقتنعت به الحكومة البريطانية وروجت له في مؤتمر القاهرة في ١٢ آذار ١٩٢١(٣٥)، أما بشان المرشحين الاخرين فهم مجرد اسماء وعناوين بعيدين كل البعد عن تولي عرش العراق آنذاك، والدليل على ذلك في موضوع الاستفتاء العام الذي جرى لقبول الأمير فيصل ملكاً على عرش العراق وحصل فيه على نسبة ٩٦% المشكوك بصحته من اصوات الشعب العراقي ،فقد رتَّب التصويت لجان محلية شُكلت بالتعاون مع البريطانيين، وسمحت بالتصويت للأعيان وليس لمجموع الشعب، وذلك بفضل الدعم والترويج البريطاني له(٣٦).

المحور الثاني

تطبيقات سياسة الاحتواء البريطانية في العراق

اولاً: المعاهدات العراقية-البريطانية

١-المعاهدة العراقية- البريطانية الاولى ١٩٢٢

وضعت الادارة البريطانية مسؤوليات امام الملك فيصل منها اجراء انتخابات بهدف تشكيل مجلس تاسيسي، ومن ثم اصدار دستور (القانون الاساسي)، وبعد ذلك عقد معاهدة بين العراق وبريطانية تحدد فيها العلاقات بين الطرفين ويعين فيها مركز الجانب البريطاني الحقوقي[٣٧]، والمطلب الأخير هو غاية ما تسعى إليه، اذ ان المعاهدة ستنظم علاقاتها مع العراق بأقل كلفة، واقل احتكاك مما يحدث لو كان حكمها مباشر كما وان المعاهدة البريطانية وسيلة من وسائل الاشراف والسيطرة المباشرة، والدليل على ذلك في ما جاء في تصريح المندوب السامي البريطاني في عصبة الأمم السير فيشر في السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٢١ نصه " ان المعاهدة المقترحة ستقدم فقط بتنظيم العلاقات بين حكومة صاحب الجلالة كدولة منتدبة وحكومة العراق العربية، ولايقصد بها ان تكون بديلا عن الانتداب الذي سيبقى وثيقة عمل تعين الالتزامات التي اضطلعت بأعبائها حكومة صاحب الجلالة عن عصبة الأمم"[٣٨]،وبالوقت نفسه ستكون أداة لمواجهة خطر الولايات المتحدة الاميركية التي ابدت اهتماماً بالانتداب البريطاني على العراق، لكونه منطقة غنية بالنفط، واصرت على انتهاج سياسة الباب المفتوح، من هنا وجدت الحكومة البريطانية بتوقيعها معاهدة مع العراق ستكون ضمانا لتفردها بثروات العراق بعيداً عن أية منافسة دولية [٣٩].

وقد تضمنت معاهدة ١٩٢٢ من مقدمة وثمانية عشر مادة وجاء في مقدمتها أن بريطانيا اعترفت بالامير فيصل ملكاً دستورياً على العراق، وتضمنت موادها الأمور الاتية:

المادة الأولى : تقدم بريطانيا المشورة والمساعدة للحكومة العراقية أثناء مدة المعاهدة على أن لا يمس ذلك السيادة الوطنية للعراق ويمثل الحكومة البريطانية فيه المندوب السامي.

المادة الثانية : تتعهد الحكومة العراقية بعدم تعين أي موظف من جنسية غير عراقية دون موافقة بريطانيا.

المادة الثالثة : يتعهد ملك العراق بإصدار قانون أساسي (دستور) يعرض على المجلس التأسيسي ويراعي جميع رغبات وحقوق المواطنين.

المادة الرابعة : وافق ملك العراق على مشورة الحكومة البريطانية التي تقدم بواسطة المندوب السامي البريطاني في جميع الشؤون المهمة التي تمس مصالح وتعهدات بريطانيا الدولية والمالية.

المادة السادسة : تتعهد الحكومة البريطانية بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في أقرب وقت ممكن.

المادة السابعة : تقدم بريطانيا للعراق الأسلحة والمساعدة العسكرية.

المادة الثامنة : تعتبر المعاهدة نافذة حال تصديقها من قبل الطرفين بعد التصديق عليها من المجلس التأسيسي وتظل معمولاً بها لمدة عشرين سنة.

وألحق بالمعاهدة أربعة بروتوكولات تبحث في استخدام الموظفين البريطانيين والإشراف على الشؤون المالية والعدلية وألحق بالمعاهدة بروتوكول آخر في نيسان ١٩٢٣[٤٠]، وبالتالي لايمكن وصفها بمعاهدة تحالف بين دولتين مستقلتين، كما جاء بالتصريحات والوعود البريطانية السابقة، انما جاءت صفتها العامة على شكل اوامر، فتكرر في بداية النصوص كلمات"يتعهد جلالة ملك العراق"، و"يوافق جلالة ملك العراق ...، في حين لم يتكلف الجانب البريطاني الا اربع تعهدات خفيفة، لاتتناسب مع تعهدات الحكومة البريطانية التي تمثل السيطرة والنفوذ البريطاني، فضلا من أنها بنصوصها وملاحقها صورة لصك الانتداب الذي عده الشعب العراقي مرادفاً للاستعمال[٤١]، وتقييد سلطات الملك فيصل اذ اصبح لا يستطيع تعين أي عربي أو أجنبي إلا بموافقة بريطانيا، كما وقيدت إمكانيات العراق العسكرية والاقتصادية وجعلتها في خدمة المصالح البريطانية ومنعته من السعي للوحدة العربية، أما النصوص المتعلقة بالقضايا الخارجية فقد تضمنت المعاهدة العديد من القيود، منها مايتعلق ببريطانيا ومنها مايتعلق بعصبة الأمم، وسُمح للعراق في التمثيل السياسي في لندن فقط، ويُحظر عليه ان يقيم مثل هذه العلاقات السياسية مع دول أجنبية، الا بموافقة بريطانيا...، لذلك نلاحظ ان سياسة الاحتواء البريطانية اتضحت معالمها تجاه العراق[٤٢].

واجهت معاهدة ١٩٢٢ سيلاً من الانتقادات من جانب العراقيين، وحدث في غضون ذلك ان وصل حزب المحافظين إلى السلطة في بريطانيا وكان من اوليات اهتمامه هو احتواء الشارع العراقي فناقشت لجنة في وزارة المستعمرات وتوصلت إلى بعض النتائج منها: التقليل من مدة المعاهدة، ومن الالتزامات بالنسبة للاتفاقيات الملحقة بالمعاهدات، إلى حد الذي

يساعد على استتباب الامن وصد الاعتداء الخارجي، وافقت الحكومة البريطانية على النقطة الاولى ، لذلك صدر بروتوكول عام ١٩٢٣ لهذه الغاية[٤٣].

التقى الطرفان العراقي والبريطاني في رؤية اجراء انتخابات المجلس التاسيسي، فاهمية هذه الانتخابات بالنسبة للملك فيصل تكمن في ان تكوين المجلس يُعطي الصفة الدستورية للبلاد؛ لان الدستور وقانون انتخاب النواب وسيران المعاهدة يتوقف على اجتماع وتصديق المجلس،أما اهميتها بالنسبة لبريطانيا فتتركز في اقرار المعاهدة والتصديق على البروتوكول الذي اضافه مجلس الوزراء في المادة الثامن عشر والذي قلص المدة الزمنية إلى اربع سنوات[٤٤]، كما وان المندوب السامي قدم البت بالمعاهدة على سن الدستور الذي يعد اساس الحياة الدستورية والسياسية، فقد اراد الأخير في جعل المعاهدة أصلاً والدستور فرعاً تابعاً لها وخاضعاً لاحكامها ، فاتخذ من ذلك التقديم وسيلة للضغط على اعضاء المجلس حتى يدركوا انه لادستور من دون معاهدة، وان النظام الدستوري والحياة النيابية معلقة على تصديقها؟، فاين ذلك من الاستقلال السياسي بل هو شكل من اشكال الاحتواء السياسي[٤٥].

عارض الوطنيون النصوص التي جعلت السيطرة على الجيش العراقي للضباط البريطانيين، وسيطرة الموظفين البريطانيين على الشؤون الادارية واستكثروا نسب الرواتب المرتفعة التي كانوا يتقاضونها، كما وقاوموا السلطات التي منحتها المعاهدة للمندوب السامي ،واوضحوا ان الملحق المالي للمعاهدة قد حمل العراق اعباء لا قبلة له بها، لذلك لم يصادق المجلس على المعاهدة ،ما اضطر المندوب السامي استخدام القوة ، فانذر بانه اذا لم تصدق المعاهدة قبل ١٠ حزيران ١٩٢٤ فانها ستعد مرفوضة، وستذهب بعدئذٍ بريطانيا، إلى عصبة الأمم وتطلب الموافقة على صك الانتداب بصيغته الاصلية ، ومعنى ذلك، فرض الانتداب، وحل المجلس الدستوري، وتعطيل الحياة الدستورية،ولما انقضى اليوم المحدد ولم يقرر المجلس شيئاً، جيء بالنواب ليلاً وأمروا بالتصويت على المعاهدة وملاحقها في الساعة الحادية عشر من مساء ذلك اليوم،ولذلك صُدقت المعاهدة تحت الضغطين الداخلي والخارجي[٤٦].

مشكلة الموصل ١٩٢٥

كتب عنها الدكتور فاضل حسين باستفاضة وتفصيلات دقيقة فيما يتعلق بالحجج السياسة[٤٧]، وتحديدا في تقرير اللجنة الاممية الذي جاء فيه "**ان وضع العراق الداخلي غير**

مستقر وتعوزه الخبرة السياسية لوجود خروق بين السنة والشيعة والعلاقة بين العرب والاكراد ولضرورة السيطرة على القبائل المشاغبة يمكن ان تكون هذه الصعوبات مهلكة لكيان الدولة العراقية اذا ما تركت من دون مساعدة او إرشاد ولذلك ارتأت اللجنة وجود استمرار الانتداب سيشكل المعاهدة العراقية البريطانية لمدة خمسة وعشرين سنة" وقد يظهر أن مؤثرات الجانب البريطاني واضحة في صياغة التقرير وهو في صيغته، وتلك صورة من صور الاحتواء السياسي(٤٨).

١-المعاهدة العراقية-البريطانية الثانية ١٩٢٦.

استغلت الحكومة البريطانية موقف العراق في قضية الموصل وهي اخطر قضية مصيرية واجهت الدولة العراقية الناشئة، وضغطت كثيرا لتعديل معاهدة ١٩٢٢ فبدأت المفاوضات في اواخر عام ١٩٢٥ وكان راي البريطانيين أما الموصل او المعاهدة، على الرغم من المعارضة الشديدة لها قبلت الحكومة العراقية في كانون الثاني ١٩٢٦ تعديلاً لمعاهدة عام ١٩٢٢ وتجديدها لمدة خمسة وعشرين عام مع اقرارها (بريطانيا) لشرط ان المعاهدة لاتعود نافذة إذا نال العراق عضوية عصبة الامم، ومن متابعة لطبيعة التطورات السياسية في مسار العلاقات العراقية -البريطانية مابعد مشكلة الموصل وتوقيع معاهدة ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ وهي استمرار لبنود معاهدة عام ١٩٢٢ ، نلاحظ انه لم يتغير شيء فيها ما عدا المدة الزمنية، لذا بدا الشروع بالتفكير لرسم خطط جديدة لرسم مستقبل السياسة البريطانية عن طريق مشروع معاهدة عام ١٩٢٧(٤٩).

٢-مشروع معاهدة ١٩٢٧.

شعرت الحكومة العراقية بثقل معاهدتي عام ١٩٢٢ وعام ٢٩٢٦ على كاهل الشعب العراقي ولاسيما في الشروط المالية، فضلا عن طموحات العراقيين بانتهاء الانتداب ونيل الاستقلال السياسي، ومن ثم الانضمام إلى عصبة الأمم، استغلت بريطانيا هذه الامتيازات وبدات بتطمين العراقيين بهذا الخصوص، ولكن كان ذلك على حساب رهان الزمن وهو جزء فاعل ومؤثر في تطبيق سياسة الاحتواء(٥٠)، وقد كشف حقيقة مماطلة الادارة البريطانية تجاه العراقيين في تحقيق طموحاتهم في الاستقلال السياسي، ماورد في وصية رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون(٥١) قبل انتحارهِ في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ جاء فيها " **سئمت هذه الحياة التي لم اجد فيها طمعاً ولا شرفاً، الامة تنتظر، والانكليز لا يوافقون، ليس لي ظهر غير**

العراقيين، وهم طلاب استقلال ويظنون اني الخائن لوطني وعبداً للانكليز، ماعظم هذه المصيبة انا الفدائي الاشد اخلاصاً لوطني"[٥٢].

في ضوء ما جاء في المادة الثانية من معاهدة ١٩٢٧، والتي اشترطت فيها توقف ترشيح بريطانيا للعراق في عضوية الامم في عام ١٩٣٢، مناط باستمرار تقدمه ،فقد عد العراقيون تلك المادة مماطلة من جانب الحكومة البريطانية واتخذوها دليلا صارخا على عدم رغبة بريطانيا في ترشيح العراق للعصبة، فضلا عن مصادقة مجلس الوزراء على المعاهدة، وعلى أثر ذلك قدم وزيرا المالية والداخلية استقالتهما بعد نقدهما المفاوضات مع بريطانيا وأعقبهم رئيس الوزراء جعفر العسكري الذي قدم هو الآخر استقالته في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨، ولذلك طلب السير جلبينت كلايتون Gilbent Claton من حكومته رفع هذا القيد وتقرير ادخال العراق في عضوية عصبة الأمم في عام ١٩٣٢ لاحتواء غضب الشارع العراقي، ولهذا السبب فوضت بريطانيا وكيل معتمدها في العراق أن يبلغ الملك فيصل الأول في ١٤ ايلول١٩٢٩ بما يأتي: أن بريطانيا مستعدة لتأييد ترشيح العراق لإدخاله عصبة الأمم عام ١٩٣٢، وأن بريطانيا سوف تبلغ مجلس العصبة في اجتماعه القادم أنها قررت عدم العمل بمعاهدة ١٩٢٧، كما أن بريطانيا عازمة على إدخال العراق العصبة عام ١٩٣٢[٥٣].

عهد الملك فيصل الأول الى نوري السعيد بتأليف الوزارة في ٢٣ آذار ١٩٣٠ وكان ابرز ماسيقدم في برنامجه هو توقيع المعاهدة الجديدة، وتكون على اساس الاستقلال التام وتوطيد العلاقات العراقية البريطانية ، بدأت المفاوضات الفعلية بين الطرفين لعقد المعاهدة في ٣١ آذار ١٩٣٠، وتمكن الطرفين من توقيع المعاهدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠، وانتشرت في الصحف العراقية والدولية وتضمنت المعاهدة عقد تحالف لمدة خمسة وعشرين عام[٥٤]، ويتعهد الجانب البريطاني باتييد دخول العراق الى عصبة الامم عام ١٩٣٢ ، وتكونت المعاهدة من احدى عشر مادة مع ملحق للشؤون العسكرية مكون من سبع فقرات وملحق مالي مكون من خمس فقرات، وعدد من الرسائل الموضحة تبادلها بين العراق وبريطانية، كما الحقت بالمعاهدة اتفاقية قضائية من خمسة مواد وقع عليها في اذار عام ١٩٣١حُلت محل سابقتها[٥٥].

اقترح نوري سعيد ان يلحق المعاهدة مصطلح الاستقلال فتكون معاهدة الاستقلال عام ١٩٣٠ ، الا ان المستر هامفريس mr.humphreys اعترض على ذلك ، ويرجع السبب ان

الحكومة البريطانية كانت تخشى تطبيقات الاستقلال وتبقى في حدود الاحتواء السياسي ، وهذا ما تم تضمينه في بنود المعاهدة في مجال السياسة الخارجية والدفاع وقواعد حق المرور والحصانة التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق وتدريب الجيش العراقي والتمثيل الدبلوماسي ، بحكم ان الطرف القوي هي بريطانيا فقد تدخلت بريطانيا في كل هذه البنود وهي التي صاغت مضامينها(٥٦).

على الرغم من ذلك اعترفت الحكومة البريطانية بحقوق الاستقلال والسيادة للعراق عام ١٩٢٣ ،فقد جاءت معاهدة عام ١٩٣٠، إحدى وسائل سياسة الاحتواء البريطانية الشكلية، التي أدخلت العراق في دائرة الاستعمار البريطاني من خلال احتفاظها بعدد من القواعد العسكرية داخل البلاد، فاين ذلك من موضوع الاستقلال السياسي؟ بل هو شكل من اشكال الاحتواء السياسي(٥٧).

ثانياً: سياسة الاحتواء البريطانية واثرها في احتواء تدهور السياسة البريطانية اتجاه العراق ١٩٣٩-١٩٤٥.

لم تكن معاهدة ١٩٣٠ نهاية مسلسل سياسة الاحتواء البريطانية التي فرضت على العراق فقد كان العراق مع قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) على موعد من شكل ثاني من سياسة الاحتواء البريطانية(٥٨)، فبعد انهيار فرنسا ودخول ايطاليا الحرب الى جانب المانيا في العاشر من حزيران ١٩٤١ وتطمين العرب على استقلالهم بواسطة الوزير الايطالي المفوض في بغداد الذي قدم كتاباً الى رئيس الوزراء العراقي جاء فيه" ايطاليا- طبقا للسياسة التي تتبعها ،ترمي الى تامين الاستقلال السياسي والاحتفاظ بالكيان السياسي لكل من سوريا ولبنان والعراق والبلاد الواقعة تحت الانتداب البريطاني..." (٥٩)، تسببت هذه التصريحات تحول الراي العام العراقي عن بريطانيا لاعتقادهم ان بريطانيا ستسقط بعد سقوط فرنسا، فضلا عن ذلك فشل العراق في الحصول على تعهد من بريطانيا حول القضية الفلسطينية وتحرير سوريا ومشروع اتحاد عربي يضم العراق وفلسطين وشرق الاردن وان امكن المملكة العربية السعودية، مما تسبب في ازدياد المشاعر القومية المعادية لبريطانيا(٦٠).

اما الحكومة البريطانية فقد شعرت ان قادت الجيش القوميين بدؤ يحرضون الشارع العراقي ضد تواجدهم في البلاد، لذلك سارعت من الاستفادة من تطور الحوادث في العراق للاحتواء الوضع في العراق ،فرتبت اجتماعا بين ايدن، وزير خارجيتها وتوفيق السويدي وزير

الخارجية العراقي في القاهرة ،وقد اوضح ايدن للسويدي نقمته على الجيش العراقي والزعم بأنه " قد اصبح متشرباً بالروح الفاشية" واصبح بعيدا عن التعاون مع بريطانيا،ويبدو انه طلب من السويدي تشتيت قادة الجيش القوميين، واضعاف نفوذهم، فصدر امر نقل كامل شبيب في ٢٦ اذار ١٩٤١ الى قيادة الفرقة الرابعة، فجاء هذه النقل بمثابة احتواء خطر القيادات القومية في الجيش العراقي(٦١).

فقد أسفرت تلك الظروف عن قيام حركة أيار عام ١٩٤١ بقيادة رشيد عالي الكيلاني ضد الوجود البريطاني ، وتم تشكيل حكومة جديدة بعد هروب الوصي عبد الاله ونوري السعيد خارج العراق، لذلك سارعت الحكومة البريطانية في تطبيق سياسة الاحتواء العسكري containmet military ، وهي جزء من سياسات الاحتواء، وبناءً على ذلك يكون استعمال القوة العسكرية أمر ترى فيه الحكومة البريطانية ضرورة لحماية مصالحها بعدما تعجز الدبلوماسية عن حلها، بدأت العمليات الحربية في ٢ مايس ١٩٤١ وتمكنت القوات البريطانية من احتلال الحبانية ومن ثم الفلوجة بعد مقاومة عنيفة (٦٢)، مما تسبب الى اضعاف الثورة التي استمرت اقل من شهر ، واضحى العراق بعد توقيع الهدنة يرزح تحت السيطرة البريطانية المباشرة واخذ يعاني من وطأة الوجود الاجنبي على ارضه وسيادته الوطنية(٦٣).

استغلت بريطانيا فشل الثورة فوضعت خططا عديدة لاحتواء الوضع السياسي في البلاد من جهة وتحقيق مصالحها من جهة اخرى، فحصلت على موافقة من الحكومة العراقية بدخول القوات البريطانية الى الاراضي العراقية لان الجيوش البريطانية كانت قد احتلت العراق، وتدفقت قواتها بموجب الخطة العسكرية المقرر،أعادت الساسة القدماء وحمايتها لهم وابتعاد الجماهير الشعبية عنهم، مستغلة ظروف الحرب لفرض إرادتها المطلقة وتثبيت نفوذها ، فتشكلت حكومة موالية لبريطانيا برئاسة جميل المدفعي، فشرعت بحملة ملاحقة متواصلة لرجالات قيادة الثورة الوطنيين، فضلا عن اعادة كثير من المستشارين من البريطانيين الى الوزارات العراقية ،وأسندت لهم مديريات عامة ووظائف كثيرة ،وفرضوا باسماء شتى كمشاورين سياسيين وضباط ارتباط ، ونشطت دائرة العلاقات في السفارة واسس لها شبكة واسعة من العملاء منتشرين في جميع فروع الادارة الحكومية والمدارس العالية والمؤسسات الاهلية ، كما قامت السلطات البريطانية بانشاء مكاتب للارشاد والثقافة والدعاية، واقامة ايضا نوادي

رياضية واجتماعية بقصد محاولة احتواء الشعب العراقي وإبعاده عن الاهتمام بالامور السياسية، وقد اشتهر منها"نوادي اخوان الحرية"(٦٤).

لم تستمر وزارة المدفعي طويلا فقد قدم استقالة في ٢١ ايلول ١٩٤١، لعدم تاييد فكرة انشاء معتقلات لزج جميع من اسهم او شارك من الجيش العراقي وقادة الحركة القومية في الثورة حتى تتحسن الحالة او تنتهي الحرب ،وخلفه نوري السعيد، فألف الوزارة في ٩ تشرين الثاني ١٩٤١ وبدات عملها بانسجام تام مع السفارة البريطانية وكان اهم عمل قامت به في السياسة الخارجية اعلان الحرب على دول المحور في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤١، وضع ميثاق الامم المتحدة في ٢٦ حزيران ١٩٤٥، وزاد التدخل البريطاني اكثر من ذي قبل ، فاصبح العراق قاعدة عسكرية للقوات البريطانية والحليفة" ومقر القيادة المشتركة للعراق وايران–بايفورس" وجعل العراق منطقة دفاع ومواصلات، فبدات القوات البريطانية في بناء الثكنات والبنيات العسكرية في مختلف مناطق العراق وانشاء المطارات الجوية...، فضلا عن ذلك كانت الحكومة العراقية ملزمة بتوفير كل ، الخدمات وتهيئة كل قضايا الاطعمة والاحتياجات الاخرى لجيش الاحتلال خلال الحرب العالمية الثانية(٦٥).

تعززت سياسة الاحتواء البريطانية في عهد نوري سعيد حتى اصبح عدد المعتقلين في الفاو (٧٥٠) فضلا عن اصدار احكام اعدام نفذت بحق قادة الثورة في ٤ مايس ١٩٤٢ على العقيدين محمود سلمان وفهمي سعيد ومعهم يونس السبعاوي وحكم بالاعدام على العقيدين كامل شبيب وصلاح الدين الصباغ في ١٦ تشرين الاول ١٩٤٥ ، كما قامت بالغاء المنظمات الجماهيرية القومية ، ولاسيما منها "نادي المثنى بن حارث الشيباني"، بحجة اشتغال اعضائه بالسياسة وسيطرت على ممتلكاته، ووضعت البناية تحت تصرف البريطانيون، كما وأغلقت "جمعية الجوال العربي" ، وهي جمعية ثقافية ساهم اعضاؤها في دعم الثورة ومقاومة الاحتلال(٦٦)،لم يترك نوري السعيد الوزارة خلال الحرب العالمية الثانية الا بعد أن توضحت معالم هزيمة دول المحور، فقد بقية في ثلاث وزارات متعاقبة ولمدة ثلاث سنوات على التوالي حتى ٣ حزيران ١٩٤٤ حققت بريطانيا من خلالها كل ما طلبته من خدمات على المستويين الداخلي والخارجي.

وفي مراجعة تحليلية لأبعاد سياسة الاحتواء البريطانية بعد فشل حركة ١٩٤١ حتى انتهاء الحرب العالمية في عام ١٩٤٥،نجد ان السلطات البريطانية قامت بتصفية الجيش

العراقي فقد احيل عدد كبير من الضباط الشباب القوميين على التقاعد وجرد الجيش من القيادة الكفوءة ، واصبح هدفه المحافظة على الامن الداخلي، وخضع لسيطرة الضباط البريطانيون الاستشاريون المعروفون بنزعتهم الاستعمارية، اما الشرطة فلقيت عناية خاصة لانها قوات موالية لبريطانيا وزادة عدد افرادها، واصبح واجبها مراقبة العناصر الوطنية المعادية لبريطانيا،وتعقب هذه العناصر في الكليات والمدارس ودور السينما...، وهذا نوع جديد من أنواع الاحتواء السياسي الذي نفذته بريطانيا عن طريق الحكومة العراقية، ولذلك ظل السير البريطاني يمتلك زمام الامور في العراق حتى عام ١٩٥٨.

الاستنتاجات

اولاً: أظهرت الدراسة حقيقة أن إرادة الشعب على المُواجهة هي أقوى من كل سياسات الاحتواء ومخططات التأمُر وصور الاستِغلال، ولهذا الصورة فعل الاستمرارية والتواصل حتى يومنا هذا على الرغم من اختلاف المؤثرات وتباين الاساليب في التطبيق.

ثانياً: نفَّذت بريطانيا كل واجِهات الاحتواء في العراق، أحياناً ذات مُسمَّى سياسي واحياناً اقتصادي واجتماعي ثُم تعزَّز الأكثر تأثيراً في احتواء المقابل، ولهذا طبقت كل انواع الاحتواء.

ثالثاً: اختلفت الإستراتيجيَّة البريطانيَّة في تنفيذ سياسة الاحتواء اذ وصفت بالاكثر قسوة وعنفاً في ومواجهة ثورة العشرين (١٩٢٠).

رابعا: استعملت الحكومة البريطانيَّة جميع اساليب المُراوغة والمُماطلة تجاه العراق كرِهان على الوقت في تنفيذ ماخطط له بعد فرض نِظام المعاهدات فيه.

خامساً: أثبتت الدراسة بأنَّ سياسة بريطانيا لم تكون مرحليَّة مُرتبِطة بالظروف الَّتي أنتجتها التَّوافقات الدُّوليَّة ما بعد مؤتمر الصُّلح في عام ١٩١٩، ولكِن اتضح بأن هُناكَ آفاقاً بعيدة المدى مُرتبِطة بسياسة الاحتواء، وهذا ماحصل في الواقع، إذ إن السير البريطاني ظل يمتلك زمام الامور في العراق حتى عام ١٩٥٧.

Abstract
British containment policy in Iraq 1920-1945
Concept - Dimensions – Results
Keywords: containment, Britain, Iraq
m 0 pm Muhammad Abdul Sattar Abdul Karim Mahdi
Diyala University/College of Physical Education and Sports Sciences
Iraq formed an influential strategic importance in the context of British plans aimed at determining its presence in the Arab Gulf region, and therefore the British containment policy was confirmed in the light of the application of the mandate policy that was imposed in San Remo in 1920, but these measures failed in the face of the insistence of the Iraqi people who blew up the "twentieth revolution." After the revolution's activities ended, circumstances required Britain to develop a more comprehensive plan to deal with the matter. The best way for Britain at that time was to follow a policy of containment to reconcile between its previous commitments, and its political influence in the region, which it strengthened by nominating Prince Faisal to take over the throne of Iraq, in return, a treaty was established in which The relations between the two parties specify the position of the British human rights side, and the last requirement is the goal it seeks, as this treaty is an occupation document of a different kind, as it did not give the Iraqi government any authority, neither internal nor external. All the affairs of the state and its resources were in the hands of the British administration until the End of the Second World War

الهوامش

(١) تقارير دولية، استراتيجية امريكية لعملية السلام العربية الاسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد٤، العدد ١٤، فلسطين، ١٩٩٣، ص٣٥.

(٢) سياسي بريطاني ولد عام ١٨٦٣ في مدينة Manchester ، أصبح محامياً وأنتخب عام ١٨٩٠ عضواً برلمانياً عن ألأحرار لمنطقة Camarphone ،وصل الوزارة عام ١٩٠٥، وعين في منصب رئيس مجلس التجارة، وأصبح وزيراً للخزانة عام ١٩٠٨، واصبح وزيراً للذخيرة في تموز ١٩١٥، ثم أصبح فيما بعد رئيساً للوزراء، حتى عام ١٩٢١ ، توفي عام ١٩٤٥.للمزيد: ضمياء عبد الرزاق خضير، لويد جورج ودوره في السياسة البريطانية، رسالة ماجستير،كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٩.

(٣) محمد عبدالستار عبدالكريم،سياسة الاحتواء الفرنسية البريطانية في بلاد الشام بين الحربين ١٩١٨-١٩٣٩، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة العراقية، ٢٠٢١،ص١٣.

(٤) جوزيف حجار، سورية بلاد الشام تجزئة وطن حول اتفاقية سايكس- بيكو، باللغتين العربية والفرنسية،دار طلاس،دمشق،١٩٩٩، ص٥٩.

(٥) عبد الرحمن عبد الرحيم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط٤، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢٩٤.

(٦) جلال يحيى، تاريخ العالم العربي الحديث، دار المعارف، مصر، ١٩٦٥، ص٦٠٠-٦٠٤.

(٧) محمد عبدالستار عبدالكريم، المصدر السابق، ص٧.

(٨) سعيد عبد الرحيم، سياسة الاحتواء، مجلة الوعي، العدد ١١٧، السنة العاشرة، شباط.على الشبكة الانترنيت الدولية:http://www.al-waie.org/archives/article/8498 ،ص١.

تاريخ الدخول:٢٠٢٢/٢/١٢.

(٩) محمد عبدالستار عبدالكريم، المصدر السابق، ص٨.

(١٠) Machiavelli(١٤٦٩-١٥٢٤):ولد وتوفي في Florence كان مفكرًا وفيلسوفًا سياسيًا إيطاليًا إبان عصر النهضة أصبح مكيافيلي الشخصية الرئيسية والمؤسس للتنظير السياسي الواقعي، والذي أصبحت فيما بعد عصب دراسات العلم السياسي، للمزيد:مكيافيلي، كتاب الأمير، ترجمة:اكرم مؤمن، مكتبة بريسينا للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣-١٠.

(١١) محمد عبدالستار عبدالكريم، المصدر السابق، ص٨.

(١٢) ولد في عام ١٩٠٤، اصبح عضواً في قسم الشؤون الخارجية للولايات المتحدة الاميركية، بصفته مخططاً للسياسات الخارجية في أواخر عقدي الاربعينات والخمسينات، وعدّ مهندس الحرب الباردة بدعوته لاحتواء الإتحاد السوفيتي توفي عام ٢٠٠٥. للمزيد ينظر:عبدالقادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص١٢٢؛ بيداء شهاب احمد، سياسة الاحتواء المزدوج للولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق وايران ١٩٩٣-٢٠٠١، اطروحة دكتوراه،كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠١٨، ص٧٠.

(١٣) تولى المنصب من ١٢ أبريل ١٩٤٥ حتى ٢٠ يناير ١٩٥٣، كان ترومان يشغل منصب نائب الرئيس الأمريكي لمدة ٨٢ يومًا ثم تولى الرئاسة خلفاً للرئيسFranklin Roosevelt الذي توفي في المنصب، وكان عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية Missouri ١٩٣٥-١٩٤٥ ، أشرف ترومان على إنهاء الحرب العالمية الثانية واستسلام كلٍ من ألمانيا النازية واليابان، كما أمر بإطلاق قنبلتي هيروشيما وناجازاكي في أغسطس ١٩٤٥، وعمل على إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٤٩، كذلك بدأت في عهده الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كما ساهم في التدخل العسكري في الحرب الكورية عام ١٩٥٠. للمزيد: أودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة منذ ١٧٨٩ حتى اليوم، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦، ص٧٠؛

Encyclopedia of American Foreign Policy Facts On File Inc, New York 2004, p102.

(١٤) محمد عبدالستار عبدالكريم، المصدر السابق، ص٩.

(١٥) فيليب ويلارد ايرلند،العراق: دراسة في تطوره السياسي،ترجمة جعفر الخياط،بيروت،١٩٤٩،ص٢٤-٢٥؛الشيخ عبود الهيمص،ذكريات وخواطر عن احداث العراق في الماضي القريب،بغداد،١٩٨٩، ص٤٣؛ فريق مزهر الفرعون،الحقائق الناصعة في الثورة العراقية ١٩٢٠،ونتائجها، بغداد١٩٥٢،ص٣٢٢.

(١٦) الشيخ عبود الهيمص،ذكريات وخواطر عن احداث العراق في الماضي القريب،بغداد،١٩٨٩، ص٤٣.

(١٧) جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر،١٩١٤-١٩٦٨،مكتبة عدنان،بغداد،ص٣٧؛ جريدة العراق في ١٢ تموز ١٩٢٠؛

Wilson, A. T. Mesopotamia, 1210-1221, A clash of Layalties, London, 1231, P,54.

(١٨) الشيخ عبود الهيمص،ذكريات وخواطر عن احداث العراق في الماضي القريب،بغداد،١٩٨٩، ص٤٣؛ فريق مزهر الفرعون،الحقائق الناصعة في الثورة العراقية ١٩٢٠،ونتائجها، بغداد١٩٥٢،ص٣٢٢.

(١٩) الشيخ عبود الهيمص،المصدر السابق، ص٤٣؛ فريق مزهر الفرعون،الحقائق الناصعة في الثورة العراقية ١٩٢٠،ونتائجها، بغداد١٩٥٢،ص٣٢٢.

(٢٠) فاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٣-١٩٢١،مطبعة الارشاد،بغداد،١٩٧٧،ص٩٥.

(٢١) ايرلند، المصدر السابق،ص٢٢٠.

(٢٢) فاروق صالح العمر،المصدر السابق،ص٩٦.

(٢٣) فاروق صالح العمر،المصدر السابق،ص٩٧.

(٢٤) لمراجعة التعليمات، عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج١،ص١٤.

(٢٥) امين سعيد الثورة العربية الكبرى، مكتبة مدبولي، المجلد الاول،القاهرة،**د.ت** ، ص١٧.

(٢٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث،ج١،ط٧،لبنان، ٢٠٠٨،ص٤٣

(٢٧) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العرب المعاصر،ج١،بيروت،١٩٧١،ص٤٦٠-٤٦١.

(٢٨) جعفر عباس حميدي،تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨،ط٢،مكتبة عدنان،٢٠١٥، ص٤٢.

(٢٩) ايرلند ،المصدر السابق، ص٢٣٩.

(٣٠) علاء جاسم محمد، الملك فيصل الاول:حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣ ،مكتبة اليقظة العربية،بغداد،١٩٩٠، ص١٤١.

([٣١]) سياسي بريطاني وزعيم حزب المحافظين ولد في عام١٨٧٤، تولى عدد من الوزارات من ضمنها وزارة الذخيرة ١٩١٧ ووزارة المستعمرات، ناهض السياسة الدعائية للسلام وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية اختير وزيراً للبحرية وتولى رئاسة الوزراء للفترة مابين ١٩٤٠-١٩٤٥ و ١٩٥١-١٩٥٥، توفي في عام ١٩٦٥. للمزيد يُنظر: محمد يوسف إبراهيم، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام ١٩٤٥، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

([٣٢]) سياسي وعسكري بريطاني، ولد عام ١٨٨٨ بإقليم ويلز، درس الآثار في جامعة اوكسفورد، اصبح بين ١٩١١-١٩١٤ عضواً في بعثة المتحف البريطاني للتنقيب في سوريا، كلفته الحكومة البريطانية للعمل في المكتب العربي في القاهرة خلال فترة الحرب بسبب معرفته بالعرب واللغة العربية، وبحسب قوانين الجيش البريطاني منح رتبة ملازم ثاني مؤقت للعاملين في المجهود الحربي واخذ يتدرج في الرتب حتى حصل على رتبة كولونيل(عقيد) لكنه بمجرد انتهاء الحرب يفقد كل الرتب العسكرية التي حصل عليها، ومن هناك تعاون مع الامير فيصل ووثق صلته به، ثم رافقه الى مؤتمر الصلح بصفته مترجم ومستشار للأمير،، قتل بحادث سير عام ١٩٣٥ في بريطانيا. للمزيد ينظر: آنتوني ناتنع ولويل ثوماس، لورنس لغز الجزيرة العربية، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٩؛ حسام علي محسن، لورنس والقضية العربية ١٨٨٨-١٩٣٥، الاوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٤، ص٤٥.

([٣٣]) جعفر عباس، المصدر السابق،ص٤٣؛ امين سعيد، المصدر السابق، ص٩٩.

([٣٤]) ايرلند ،المصدر السابق، ص٢٠٥-٢٠٦؛ امين سعيد، المصدر السابق، ص١٠٢-١٠٣.

([٣٥]) رجاء حسين حسني الخطاب، مؤتمر القاهرة وتاثيره على الوضع السياسي في العراق،بغداد،د ت، ص٧٧.

([٣٦]) جراد دي غوري،ثلاث ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي،بغداد،١٩٨٣،ص٢٤.

([٣٧]) محمد فاضل الجمالي، العراق بين امس واليوم، بغداد، ١٩٥٤،ص٢.

([٣٨]) جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية،ترجمة جعفر خياط،ج٢، بغداد،١٩٦٥،،ص١١.

([٣٩]) محمد عبد الرحمن نايل، المعاهدة العراقية-البريطانية ١٩٢٢م والمعاهدة الاردنية-البريطانية ١٩٢٨م دراسة مقارنة،المجلة الاردنية للتاريخ والاثار،المجلد ١٠،العدد ١، ٢٠١٦،ص٦٠؛ هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه،ج١، دار الشؤون الثقافية العامة،١٩٨٩، ص١٨٤-١٨٦.

([٤٠]) احمد رفيق البرقاوي،العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢،بغداد،١٩٨٠،ص٢٠١-٢٠٦.

([٤١]) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق،ص٥٠.

([٤٢]) ايرلند، المصدر السابق،ص٢٧٧-٢٧٨.

([٤٣]) الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث،ج٢،ص١٩.

([٤٤]) رجاء حسين حسني، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧، بغداد، ١٩٧٦،ص٨٠-٨٢.

([٤٥]) سامي عبد الحافظ،ياسين الهاشمي ودوره السياسية العراقية بين ١٩٢٢-١٩٣٦،ج١، البصرة، ١٩٤٥،ص١٥٨-١٩٥٩.

([٤٦]) مجموعة مذكرات المجلس التأسيس ،بغداد،١٩٢٤،ص٧.

([٤٧]) للمزيد من التفاصيل انظر، فاضل حسين، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية-التركية والرأي العام، مطبعة الواسطية،بغداد ١٩٥٥.

([٤٨]) ينتمي إلى أسرة آل سعدون، وهي أسرة يرجع نسبها للأشراف من سلالة امراء المدينة ، **استوطن أحد أجدادها البصرة**،صار عضواً في مجلس النواب العثماني ممثلا مع شخصيات أخرى للولايات العراقية، وكان ضابطا رفيع المستوى في الجيش العثماني وكان من المناهضين للاحتلال البريطاني للعراق كما ساهم في المعارك ضد قوات الجنرال مود، وبعد ذلك كان من المعارضين لسياسة الانتداب البريطانية على العراق.، للمزيد: لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره تاريخ العراق المعاصر،ط٢،دار الحرية للطباعة والنشر،١٩٨٠،ص٣٥٥.

([٤٩]) فاضل حسين واخرون،تاريخ العراق المعاصر، جامعة بغداد، مطابع جامعة بغداج،١٩٨٠،ص٦٧.

([٥٠]) المصدر نفسه.

([٥١]) المصدر نفسه.

([٥٢]) للتفاصيل حول عمليت الانتحار ينظر:لطفي جعفر فرج، عبد المحسن سعدون ودوره تاريخ العراق السياسي المعاصر،ط٢،دار الحرية للطباعة والنشر،١٩٨٠،ص٣٤٥-٣٦٢.

([٥٣]) احمد لطيف البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، سلسلة(٢١٧)، بغداد،١٩٨٠،ص١٥٠.

([٥٤]) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج٣،ص٦-٧.

([٥٥]) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق،ص١٣-١٤.

([٥٦]) فاروق العمر، المصدر السابق،ص٢٦٠.

([٥٧]) للاطلاع على بنود المعاهدة وتفصيلاتها ينظر،غانم محمد الحفو،معاهدة عام ١٩٣٠ودخول العراق عصبة الامم في تاريخ العراق المعاصر،بيت الحكمة،بغداد،٢٠٠٢،ص٤٥٥.

([٥٨]) جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر...،المصدر السابق،ص١٦٢-١٦٣.

([٥٩]) عبد الرزاق الحسني،الاسرار الخفية ١٩٤١التحريرية، صيدا، ١٩٧١،ص٥٨.

([٦٠]) جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر...،المصدر السابق،ص١٦٢-١٦٣.

([٦١]) توفيق السودي، مذكراتي،نصف قرن من تاريق العراق والقضية العربية،بيروت،١٩٦٩،ص٣٣٤.

([٦٢]) جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر...،المصدر السابق،ص١٧٤.

([٦٣]) الحسني،الاسرار الخفية...،المصدر السابق،ص٢٤٥.

([٦٤]) جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر...،المصدر السابق،ص١٨٢.

([٦٥]) جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر...،المصدر السابق،ص١٧٨،

S.H Longrigg,Iraq 1900-1950,London,1953,p.292-295

([٦٦]) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣،النجف،١٩٧٦،ص٣٢-٣٣.

قائمة المصادر Refrences

الكتب العربية والمعربة

- احمد رفيق البرقاوي،العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢،بغداد،١٩٨٠.
- احمد لطيف البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، سلسلة(٢١٧)، بغداد،١٩٨٠.
- امين سعيد الثورة العربية الكبرى، مكتبة مدبلي، المجلد الاول،القاهرة،**د.ت.**
- توفيق السودي، مذكراتي،نصف قرن من تاريق العراق والقضية العربية،بيروت،١٩٦٩.
- جراد دي غوري،ثلاث ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي،بغداد،١٩٨٣.
- جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣،النجف،١٩٧٦.
- ــــــــــــ،تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨،ط٢،مكتبة عدنان،٢٠١٥.
- جلال يحيى، تاريخ العالم العربي الحديث، دار المعارف، مصر، ١٩٦٥.
- جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية،ترجمة جعفر خياط،ج٢، بغداد،١٩٦٥.
- جوزيف حجار، سورية بلاد الشام تجزئة وطن حول اتفاقية سايكس- بيكو باللغتين العربية والفرنسية، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٩
- الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج٣.
- رجاء حسين حسني الخطاب، مؤتمر القاهرة وتاثيره على الوضع السياسي في العراق،بغداد،د ت.
- ــــــــــــ، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧، بغداد، ١٩٧٦.
- سامي عبد الحافظ،ياسين الاهاشمي ودوره السياسية العراقية بين ١٩٢٢-١٩٣٦،ج١، البصرة، ١٩٤٥.

- الشيخ عبود الهيمص،ذكريات وخواطر عن احداث العراق في الماضي القريب،بغداد،١٩٨٩.
- عبد الرحمن عبد الرحيم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط٤، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢٩٤.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث،ج١،ط٧،لبنان، ٢٠٠٨.
- ــــــــــــ،تاريخ الوزارات العراقية،ج١.
- ــــــــــــ، تاريخ العراق السياسي الحديث،ج٢.
- ــــــــــــ،الاسرار الخفية ١٩٤١التحريرية، صيدا، ١٩٧١.
- عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العرب المعاصر،ج١،بيروت،١٩٧١.
- عبدالقادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
- علاء جاسم محمد، الملك فيصل الاول:حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣ ،مكتبة اليقظة العربية،بغداد،١٩٩٠.
- غانم محمد الحفو،معاهدة عام ١٩٣٠ودخول العراق عصبة الامم في تاريخ العراق المعاصر،بيت الحكمة،بغداد،٢٠٠٢.
- فاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٣-١٩٢١،مطبعة الارشاد،بغداد،١٩٧٧.
- فاضل حسين واخرون،تاريخ العراق المعاصر، جامعة بغداد، مطابع جامعة بغداج،١٩٨٠.
- فاضل حسين، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية-التركية والراي العام، مطبعة الواسطية،بغداد ١٩٥٥.
- فريق مزهر الفرعون،الحقائق الناصعة في الثورة العراقية ١٩٢٠،ونتائجها، بغداد١٩٥٢.
- فريق مزهر الفرعون،الحقائق الناصعة في الثورة العراقية ١٩٢٠،ونتائجها، بغداد١٩٥٢.

- فيليب ويلارد ايرلند،العراق: دراسة في تطوره السياسي،ترجمة جعفر الخياط،بيروت،١٩٤٩.
- لطفي جعفر فرج، عبد المحسن سعدون ودوره تاريخ العراق السياسي المعاصر،ط٢،دار الحرية للطباعة والنشر،١٩٨٠.
- مجموعة مذكرات المجلس التاسيس ،بغداد،١٩٢٤.
- محمد عبد الرحمن نايل، المعاهدة العراقية–البريطانية ١٩٢٢م والمعاهدة الاردنية–البريطانية ١٩٢٨م دراسة مقارنة،المجلة الاردنية للتاريخ والاثار،المجلد ١٠،العدد ١، ٢٠١٦.
- محمد فاضل الجمالي، العراق بين امس واليوم، بغداد، ١٩٥٤.
- مكيافيلي، كتاب الأمير، ترجمة:اكرم مؤمن، مكتبة بربسينا للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣–١٠.
- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث،ترجمة سليم طه،ج١، دار الشؤون الثقافية العامة،١٩٨٩.
- **الرسائل الجامعية:**
- بيداء شهاب احمد، سياسة الاحتواء المزدوج للولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق وايران ١٩٩٣–٢٠٠١، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠١٨.
- ضمياء عبد الرزاق خضير، لويد جورج ودوره في السياسة البريطانية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٩.
- محمد عبدالستار عبدالكريم،سياسة الاحتواء الفرنسية البريطانية في بلاد الشام بين الحربين ١٩١٨–١٩٣٩، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة العراقية، ٢٠٢١.
- **٣ـ الصحف والمجلات**
- تقارير دولية، استراتيجية امريكية لعملية السلام العربية الاسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد٤، العدد ١٤، فلسطين، ١٩٩٣.
- جريدة العراق في ١٢ تموز ١٩٢٠م.

- سعيد عبد الرحيم، سياسة الاحتواء، مجلة الوعي، العدد ١١٧، السنة العاشرة، شباط.على الشبكة الانترنيت الدولية:http://www.al-waie.org/archives/article/8498، تاريخ الدخول:٢٠٢٢/٢/١٢.

٤ـ المصادر الاجنبية:

- S.H Longrigg,Iraq 1900-1950,London,1953
- Encyclopedia of American Foreign Policy Facts On File Inc, New York 2004,.
- Wilson, A. T. Mesopotamia, 1210-1221, A clash of Layalties, London, 1231